المقدمـــة

يتنامى الاهتمام بالتطورات العالمية في مجال التقانة والمعلوماتية والمعرفة؛ باعتبارها أحد المداخل الرئيسة لفهم ما تشهده المجتمعات المعاصرة من تطور وتغيير في تسارع زمني يكاد يفوق قدرة بعض المجتمعات عن استيعاب آثارهما وتأثيراتهما على الأبنية والتنظيمات والمؤسسات المجتمعية، وعلى مجالات حياة الأفراد بخصائصهم وفئاتهم المختلفة.

وتثار في هذا المجال جملة موضوعات يتوجب دراستها بشكل موضوعي، ترتبط بمدى تناسب سرعة أو تسارع التطورات العالمية في مجال التقانة والمعلوماتية مع واقع الحال في المجتمعات العربية ضمن مستويات عدة، من أبرزها في المستوى الأول تقويم مدى الاستفادة من معطيات الثورة التقنية والمعلوماتية على الأصعدة الاجتماعية كافة، ورصد مظاهر تمثلها في المجتمع، إن كان واقعا علميا وعمليا فاعلا، أم تقليدا وترفا مظهريا شكليا يخلو من المضامين الفاعلة.

ويشمل المستوى الثاني دراسة موضوعات حول مستوى واتجاهات تفاعل المحيط الاجتماعي مع التقانة؛ أهي انتقائية أم اختيارية، مجتزأة أم منقوصة، وحذرة أم رافضة؟، مع البحث في الأسباب والعوامل المؤدية لذلك، وأهم الإجراءات الممكن اتخاذها لتحسين نظرة المجتمع وتعميق تفاعله مع المعطيات العالمية للثورة التقنية والمعلوماتية بإيجابية وفاعلية.

وتتجه موضوعات المستوى الثالث نحو سبر مستوى الإسهام الفعلي للمجتمعات العربية في تعزيز ودعم الثورة تقنية والمعلوماتية، خاصة في ظل واقع اجتماعي وثقافي مازال يعاني فيه الأفراد من مشكلات اجتماعية عامة كالأمية، الفقر، البطالة، ومشكلات خاصة ببعض الاتجاهات الاجتماعية التقليدية التي تحد من مكانة المرأة ودورها في المجتمع.

أما المستوى الرابع فتدور أهميته الأساسية حول مدى انخراط المرأة العربية في معطيات الثورة التقنية والمعلوماتية، وأهم السبل والأدوات لتحقيق الإسهام الإيجابي لمعطيات التقانة والمعلوماتية في تمكين المرأة ضمن أطر المجتمع المعاصر، بمختلف فئاتها العلمية والعملية؛ ومن هنا ولدت فكرة الدراسة وتحددت إشكاليتها.

أولا - إشكالية الدراسة ، أهميتها ، ومبرراتها

Study problem , Importance , and Justifications

تسعى الدراسة لسبر علاقة المرأة عضو الهيئة التعليمية السعودية بالمنظومة المعرفية في مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة الغربية، من خلال رصد أهم شروط وآليات تمكينها وتوسيع مشاركتها المجتمعية في مجال التقانة والمعلوماتية، باعتبارها أحد المقومات الرئيسة للموازنة بين اتجاهات التغيير الاجتماعي ومتطلبات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي المعاصر، ومن هذا الاعتبار تنبع أهمية الدراسة.

فقد بات ملحوظا أن التطور التقني الذي يعد من أهم الملامح المميزة للتغير في العصر الحديث، يفرز ثورة تقنية متسارعة في وسائل اتصالات متعددة ومتنوعة للتفاعل المعلوماتي والفكري والمعرفي، لا تنأى تنظيمات وأفراد أي مجتمع حديث عن التأثر بمعطياتها؛ الأمر الذي يتطلب تحقق جملة من المعطيات يمكن بلورتها بمستويين أساسيين. يرتبط المستوى الأول بوجود نوع وأطر من التفكير والمعرفة والوعي، يمكن بواسطتها استخدام وتوظيف الوسائل والتجهيزات التقنية بما يتوافق واتجاهات التغيير وأبعاده

المعاصرة. ويتحدد المستوى الثاني بتوفر مستوى من الكفاءات والقيم والاتجاهات، تؤهل المجتمع بمؤسساته وأفراده للاستجابة والتعامل الفاعل مع أبعاد تلك الثورة المعلوماتية والتقنية بما ينسجم والبرامج التنموية الشاملة للمجتمع.

وبذلك يكون الإنسان الفاعل هو الإنسان متعدد المهارات والقادر على التعلم والتعليم الدائمين، والمجتمع الفاعل هو المجتمع الذي تحظى فيه خدمات المعلومات بأهمية كبيرة عند إعداد وتهيئة قواه البشرية والعاملة، حيث يشير الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعاصر إلى أن قدرة المجتمعات على مواجهة التغيرات والتطورات التقنية والتواؤم معها، وضمان نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها، مرتبط بمستوى مشاركة العنصر البشري النسائي ومستوى إعداده وطبيعة تأهيله، وإذا ما أريد لهذا العنصر أن يكون فعالاً فلا بد من توفر معطيات أساسية تمكنه من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية، لعل من أبرزها الظروف الموضوعية والذاتية لتأمين نفاذ المرأة وإفادتها من التطور التقني في المجال المعلوماتي والمعرفي، والتفاعل معه تأثرا وتأثيرا في آن معا.

ومما سبق تتأكد أهمية موضوع الدراسة كأنموذج في إطار دراسات تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة في المجتمع السعودي، والمواءمة بين مقوماتها واحتياجاتها وبين سرعة التطورات العالمية من جهة، واتجاهات التحول والتغيير في الأبنية والتنظيمات الاقتصادية والمجتمعية من جهة ثانية، وسبر مدى انخراط المرأة في الاستجابة الفاعلة لهذا التحول والتغيير لتحقيق أحد متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع من جهة ثالثة.

هذا ومن الملاحظ عمليا أن حركة التغيير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع السعودي تميزت بوجود تزايد مضطرد في معدلات وفرص تعليم المرأة، كان أحد العوامل الأساسية في زيادة فرص العمل أمامها، وارتفاع معدلات مساهمتها في القوة العاملة. والتساؤل المطروح في هذا المجال: هل واكب التطور الكمي تقدم مماثل في النوعية أيضاً ؟

والإجابة على هذا التساؤل تشكل **جوهر المبررات التي دفعت الباحثة لاختيار موضوع الدراسة علميا وعمليا وتطبيقيا**، والتي يمكن بلورتها في النقاط الثلاث التالية:

1. التحقق من مدى ترافق تزايد تعليم المرأة أكاديميا بتزايد تأهيلها وتزويدها بالمهارات المناسبة لعصر الاقتصاد المعرفي، خاصة في مجال التقنية والمعلوماتية مما يسهم في إدماجها بفاعلية أفضل في التنمية بأبعادها كافة .
2. معرفة أهم شروط نفاذ المرأة الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي إلى وسائل وتقنيات المعلومات الحديثة إداريا وتعليميا وبحثيا، والتحديات التي تواجهها لتحقيق ذلك بالجودة والفاعلية المطلوبين.
3. رصد مدى ارتباط تلك الشروط والتحديات بآليات تمكين المرأة تقانيا ومعلوماتيا وتوسيع مشاركتها المعرفية في مؤسسات التعليم العالي، سواء بالمستوى الموضوعي المرتبط ببنى ووظائف المحيط الاجتماعي والمؤسسات المعنية عموما، أم بالمستوى الذاتي كالمعرفة والمهارة والرغبة والقدرة الشخصية للمرأة نفسها.

ثانيا - أهداف الدراسة Study Objectives

من الملاحظ في العصر الحديث تزايد وتيرة تداول مصطلحات مثل "مجتمع المعرفة"، "الاقتصاد المعرفي"، "الثورة التقنية"، "الثورة المعلوماتية"، "تمكين المرأة"، "تهميش المرأة"،"تأنيث البطالة"، "تأنيث الفقر"، "تأنيث اللغة"، "النوع الاجتماعي أو الجنوسة " وغيرها من المصطلحات التي باتت تعتبر من المفردات الأساسية في لغة هذا العصر، وأحد المداخل الأساسية لفهم المنظومة المعرفية في مجتمعاته المعاصرة، ومنها المجتمع العربي السعودي.

ويتجاوز تأثير المصطلحات السابقة حدود المنظومة الفكرية والمعرفية للمجتمع، إلى ظهور جملة من الملامح المتجددة للبنى والتراكيب المجتمعية بمستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيمية، إضافة إلى المساهمة بقيادة وجهه التحول والتغيير في تلك

المكونات المجتمعية والتأثير النوعي فيها. كما تعد مواكبة التأثيرات والآثار المتلاحقة لشيوع تلك المصطلحات، أحد العوامل المتصلة بتنمية الموارد البشرية من حيث التركيب والخصائص والوظائف، وبلورة دور المؤسسات في تهيئتها للتعامل مع الواقع المتغير بكفاءة وفاعلية. ومن هذا المنطلق تمت بلورة ما تصبو الدراسة الوصول إليه في أربع أهداف أساسية، تتمثل بما يلي:

1. تحديد مجالات وأساليب وأدوات استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات إداريا وتعليميا وبحثيا من قبل عضوات الهيئة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي.
2. التعرف على الفروق في استخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات بمؤسسات التعليم العالي بين عضوات الهيئة التعليمية خلال القيام بمهام التدريس والبحث العلمي، والمتغيرات المرتبطة بظهور تلك الفروق.
3. رصد أهم الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية المعوقة لاستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات في العملية التعليمية والبحثية، باعتبارها تحديات تؤدي إلى قصور الإفادة من تلك التقنيات، بالمستويات المجتمعية والمؤسساتية والفردية.
4. تلمس واستشعار أبرز الشروط اللازم توفرها من وجهة نظر عضوات الهيئة التعليمية لمواجهة التحديات ومعالجتها، بهدف تطوير العملية التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي، وتحقيق الاستجابة الفاعلة بين كوادرها الأكاديمية، وبين متطلبات مجتمع الاقتصاد المعرفي الذي يتطلع المجتمع العربي السعودي المعاصر إلى تحقيقه بكفاءة واقتدار.

ثالثا – محتوى الدراسة وفصولها Study Contents and Chapters

تم تناول موضوع الدراسة من منظور يعتمد في منطلقاته على توضيح التفاعل بين التراث الفكري والمعرفي العربي حول المرأة وقضاياها، باعتباره مرتكزا لمعرفة صورتها في المجتمع، وعلاقتها بما يشهده من تطورات وتغيرات متلاحقة ومتسارعة، وبين اتجاهات

التحول والتغيير في واقع الأبنية والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع، مع تلمس أبرز مقومات الاستجابة لهذا التحول والتغيير بمستوى المرأة في مؤسسات التعليم العالي، وبصورة تتواءم مع شروط التقدم ومتطلبات التنمية بصورها الشاملة والمتوازنة والمستدامة على حد سواء.

وفقا للرؤية السابقة توزعت الدراسة في سبع فصول متتالية ضمن بابين رئيسين تبرز ترابط أدبيات الرسالة المطروحة في الفصول الأربع الأولى فيما بينها من جهة ، وتكاملها مع أبعاد الواقع الميداني ونتائجه وتوصياته في الفصول الثلاث الأخيرة للدراسة من جهة أخرى؛ حيث تضمن الفصل الأول عرض نماذج من أطر فكرية ورؤى ومفاهيم نظرية، لرصد أهم عناصر الاتفاق والاختلاف أو التمايز بينها في نظرتها إلى المرأة وقضاياها، بغية استخلاص منطلقات وأسس موضوعية توجه التحليل الاجتماعي في دراستنا لمكانة المرأة السعودية ودورها في المنظومة المعرفية، ضمن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة التي يشهدها المجتمع، وصولا إلى بلورة آلية منهجية لرؤية واقع هذه العلاقة وتشخيصها بمؤسسات التعليم العالي ميدانيا في إطار اتجاهات التغيير وتجلياته المتنوعة، من منظور حركي متوازن ملتزم بالقضايا التنموية ومتطلباتها الرئيسة. هذا بالإضافة إلى اتجاه الفصل ذاته من الأطروحة لتقديم نبذة حول معطيات الثورة المعلوماتية والتقنية والتحديات الثقافية المرتبطة بها وبتوظيفها في المنظومة التعليمية، وعلاقة المرأة بها في المجتمع المعاصر.

أما الفصل الثاني فقد اتجه إلى إبراز الجزء المكمل لأبعاد الصورة الواقعية للمرأة السعودية بين اتجاهات التغيير الاجتماعي ومتطلبات التنمية، من خلال التعرف على نماذج ومؤشرات لمعطيات من التغير الثقافي والمعرفي في المنظومة المجتمعية العامة، والاستدلال على تأثيرها في انخراط المرأة بمسيرة التنمية؛ خاصة وأن فهم مكانة المرأة ودورها في المجتمع لا يقتصر على سبر تطور الفكر وحده، أو تتبع التغيير البنيوية بشكل منفصل، بل

يتطلب رصد التفاعل بين التغيرات على مستوى الفكر والواقع المادي من جهة، وبين آثارها الاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، لإعطاء الدلالات الحقيقية لموقع ومكانة المرأة في المجتمع. وقد اختتم الفصل بخلاصة حول أبرز التحديات المجتمعية الثقافية والمعرفية المعاصرة التي تواجهها المرأة، والتي تعبر بوضوح عن مستوى ومدى الاستجابة في المستويات الثقافية والمعرفية لمعطيات التغيير الاجتماعية وعوامله. كما تضمنت خاتمة الفصل رأيا للباحثة حول الأبعاد الفكرية والواقعية لتلك التحديات، وأساليب ومستويات تعزيز الاستجابة لها ومواجهتها بصورة فاعلة تتواءم مع متطلبات التقدم وشروط التنمية وسبل تحقيق الرفاه الاجتماعي العام والخاص.

وتناول الفصل الثالث أبرز التغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي، وآفاق واتجاهات نمو طاقاتها الاستيعابية من القوى البشرية والعاملة في المجتمع السعودي؛ والتي تم رسم ملامحها خلال فترات زمنية ارتبطت باعتماد التخطيط التنموي كإطار لاستراتيجيات وجهود النمو والتطوير، وكموجه للتغييرات والتحولات المؤمل إنجازها باتجاه التحديث وتوفير متطلبات الوصول إلى مجتمع المعرفة واقتصادياته المعاصرة. ومن المعلوم أن البحث في هذا الإطار، يتطلب تجاوز الاقتصار أو التركيز على الأبعاد المادية للتغيير الاقتصادي الهيكلي كمحرك أو مسبب وحيد للتنمية، إلى تحديد عدد من المؤشرات الاجتماعية المرتبطة به كتنمية الموارد البشرية والقوى العاملة تعليميا وتدريبيا، والتوظيف وصورة الوضع التشغيلي للمرأة ومشاركتها في سوق العمل، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وغيرها، إضافة إلى دراسة عدد من مؤشرات التحول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة في إطار الرؤية المجتمعية للتغيرات الاقتصادية، مثل صياغة خطط استراتيجية تهتم بالبحث العلمي واستثمار تقنية المعلومات والاتصالات وتفعيلها في برامج وطنية لتشجيع صناعتها وتطويرها ودعم توطينها. بالإضافة لتوفير البنى التحتية اللازمة لتهيئة الكوادر

المعلوماتية وبناء القدرات، واستخدام تقنيات المعلومات في تطوير قطاعات تنموية كالتعليم، والصحة، والأجهزة الحكومية وغيرها من المؤشرات. هذا وقد حملت خاتمة الفصل خلاصة حول أهم القضايا والتحديات الاستراتيجية التي يواجهها الاقتصاد السعودي في إطار المؤشرات المادية والاجتماعية ومؤشرات التقانة واقتصاديات المعرفة.

واتجه الفصل الرابع للبحث في الخصائص السكانية الأساسية للإناث السعوديات وتوزيعاتهن التعليمية والزواجية والعمرية والمهنية، وموقعهن في القوى البشرية وقوة العمل، ضمن مرحلة التحول الاقتصادي والمجتمعي الراهنة؛ بهدف توضيح خصائص ما هو معروض من الموارد البشرية النسائية في المجتمع. وتتبع أهمية البحث في الخصائص السكانية للمرأة السعودية من الدور الذي تلعبه في تصوير واقع القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية، وتحديد الإسقاطات والتصورات لحساب المعروض من قوة العمل، والمتطلبات المتجددة منها؛ فالنمو الاقتصادي لا يعتمد على حجم القوى البشرية والعاملة فقط، بل ونوعية المعلومات والمهارات التي يتمتع بها رأس المال البشري، مما يمكن من وضع سياسة سكانية تتناغم وتترابط مع الاستراتيجيات التنموية وخططها المتعددة. ولذلك تضمنت خاتمة الفصل خلاصة عامة عن الواقع السكاني للمرأة السعودية، واستنتاجات حول مدى استجابتها ومستوى مساهمتها في العمل والإنتاج الاجتماعيين خلال المرحلة المعاصرة من مراحل التغيير المجتمعي.

أما الفصول الثلاث الأخيرة من الدراسة فقد شكلت التتمة المنطقية والموضوعية لرصد صدى اتجاهات التغيير ومعطيات التنمية في البنى المجتمعية فكريا ووظيفيا وعلائقيا، على واقع المرأة السعودية من حيث شروط وآليات تمكينها وتوسيع مشاركتها المجتمعية في المنظومة المعرفية لمؤسسات التعليم العالي ضمن أطر المجتمع؛ إذ تضمن الفصل الخامس عرضا للاستراتيجية المنهجية والمنهجية الفنية للدراسة الميدانية، التي تشمل تحديدا لكل من

فروضها، النظرية والأطر التحليلية الموجهة لها، المفاهيم والمصطلحات الأساسية، وكذلك الأسلوب المنهجي للبحث من حيث وحدة التحليل، نوع الدراسة ومنهجها، مجتمع الدراسة وعينة البحث ومجاله الزماني والمكاني، جمع البيانات، تفريغها ومعالجتها الإحصائية .

بينما شمل الفصلان السادس والسابع أهم نتائج الدراسة الميدانية من حيث مجالات وأساليب وأدوات استخدام المرأة السعودية للتقانة والمعلوماتية في مؤسسات التعليم العالي، والفروق في استخدام التقانة والمعلوماتية مع توضيح ماهيتها وأسبابها ومستوياتها، ورصدا لأبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجه استخدام عضوات الهيئة التعليمية للأجهزة التقنية الحديثة، إضافة إلى الاسترشاد بآرائهن وخبراتهن حول أهم متطلبات تفعيل استخدام التقنيات الحديثة مهنيا وتعليميا وبحثيا.

وتم في نهاية الفصل السابع عرض خلاصة عامة حول أهم الاستنتاجات النظرية والتحليلية والواقعية الميدانية، ارتكز عليها بناء جملة من المقترحات والتوصيات في الأسس النظرية والمنهجية والآفاق العملية، التي تسهم في تأكيد مكانة المرأة وتدعيم دورها بالاستجابة الفاعلة للتحولات والتغيرات التي يشهدها المجتمع، خاصة في إطار المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصورة تتواءم مع متطلبات التقدم وشروط التنمية بمستوى المنظومة المجتمعية والقطاعية والفردية على حد سواء.

والله نسأل التوفيق والسداد .....

الباحثة